

مطلب المضمرات

كما ذهب المير الرضوي (والشيخي لا يمتثلين بعينهما) من غير اعتبار  
تعيينها إذا كانت موضوعية للميزة المطلقة ويكون  
الفرق من الخارج صفة التنوين وغيره ورجح السيد  
السند في تصانيفه قال الفاضل عمام والعرفه سنة  
النوع بالاستقراء النوع الأول المضمرات فانها موضوعية لعان  
من حيث انها معينة باعتبار امر كالي فان الواضحة لا حظ  
او لا مفهوم التكلم الواحد مثلاً من حيث انه يحكى عن نفسه  
ويجعله له ملاحظة افراذه ووضع لفظ انما ازاله كل واحد منها  
بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه علماً هو رأي  
المحققين من المشهورين لا بازاء القدر لتركها هو رأي  
المتقدمين قدمها لكونها اعرف مما عدلها واعرفها ضير  
التكلم لبعده عن الالتباس الخاطب لوجود الالتباس  
في الترجمة فانه يطرق فيه ما لا يطرق في التكلم بشم  
التعريف فانه وان اجتمعا الى لفظ يفسره لكن هذا  
بمقتضى وضع اليد عليه وهي اربعة اقسام بالنظر الى ما قبله  
والى اعرابه القسم الاول مرفوع محلا متصل قارصا ذالمرفوع  
عمدة والاصل في الضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل الا  
لتعريف المتصل وقد سبق في بحث الفاعل والقسم الثاني  
مرفوع منفصل وهو هو هي هي التثنية واذا ذكره بعد  
المفردين ولم يذكر كذلك لم يذكره تبيين كما في عبارة  
غيره ولما كان مشتركاً بينهما ذكر الجمع بين بعد فقال  
هم هن انت بالفتح انت بالكسر انتما كنهما انتم انتن  
انما نحن انما ابداء بالفتحة رعاية لاسلوب التثنية ومن بدأ  
بالتكلم

بالتكلم دعا الى اسلوب التنزل والقسم الثالث مشترك  
باب منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا بتعيين  
ما اتصل به فان تعين كونه جاراً فمجرور وان ناصباً  
فمنصوب وان اشبهه فمشبهة ولذا اختلف في ضمير  
الضارفة قبل مجرور مضاف اليه وقبل منصوب مفعول  
به وهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوها  
مخوضاً به ضميرها ضيرها مثلها ضيرها ضميرها ضميرها  
ضميرها ضميرها ضميرها ضميرها ضميرها ضميرها ضميرها  
لهم لهم لك لكما لكم لكن لي لنا والقسم الرابع منصوب  
منفصل وهو يا ايها ايها ايها ايها ايها ايها ايها ايها  
ايها ايها ايها ايها ايها ايها ايها ايها ايها ايها  
ما لا يتناول غيره بوضع ولم يجزئ تركه لما في الامتحان  
ان اسامة غير داخل فيه الا ان يدعى ان تناله للافراد  
ومجاز ويجد منه عدم الفرق في الاستعمال بينهما وبين  
اسد فالحق ما قال ابن الجسني والرضي ان تعريف  
مثلاً نقدره كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناء اللام  
ومنع الصرف وهو قسمنا على شخص مخوزيد وعلم جلس  
عيت او معني نحو اسامة وسجان على على الحقيقة بالتبع  
على راي قاصد على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها لان  
مدلوله متعين بحيث لا يشركه ما ياتاه وضعاً واستعمالاً  
بخلافها فانها لا تخفى تعين لها وضعا بل استعمالاً والنوع  
الثالث من الستة اسماء الاشارة ولما دل الاسم على المسند  
اكتفى به والاشارة حقيقة في الحسبة الحاضرة فتنبج المضمرات

مطلب العلم

مطلب الاسماء الاشارة